النهار
الجمعة 23-10-2015 العدد 25812
3

سلام: الأمور بلغت حدوداً غير مقبولة وسأسمّي الأشياء بأسمائها في الوقت المناسب

الرئيس سلام مستقبلا المسؤول الأوروبي في السرايا، في حضور السفيرة لاسن. (دالاتي ونهرا)

كشف رئيس الحكومة تمام سلام، في كلمة القاها لدى استقباله في السرايا عددا من طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف "ان معالجة موضوع النفايات ما زالت متعثرة بسبب التجاذبات بين القوى السياسية"، معلنا انه "إذا لم يحصل حل جذري خلال أيام فإنني سأتخذ الموقف المناسب".

وردا على سؤال عن تعطيل مجلس الوزراء واذا كان حدد لنفسه سقفا زمنيا في شأن استمرار الحكومة، قال: "ما زلت أصبر وأحاول. وعندما أشعر بأنني وصلت الى طريق مسدود سأعلن موقفي. قلت مرارا ان لا لزوم لمجلس الوزراء اذا كان غير قادر على الاجتماع، وأبلغت ذلك الى المشاركين في جلسات الحوار في مجلس النواب".

أضاف: "ان أهم موضوع يواجهنا اليوم هو ملف النفايات الذي ما زال موضع تجاذب بين القوى السياسية، وغالبية هذه القوى غير مهتمة بالأمر. البعض يتعامل معه كأن لا علاقة له، والبعض الآخر يقول انه لن يساهم لكنه لن يعرقل. واذا تبين لي بعد أيام او اسبوع على الاكثر انهم لا يريدون حلا فسوف اضطر الى تسمية الاشياء بأسمائها".

وتابع: "اتهمت احيانا بمحاولة الاستيلاء على صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني وأحيانا أخرى بالتفريط بصلاحيات رئيس الوزراء السني. تمسكت بموقفي الحيادي وما زلت. لكن الأمور وصلت الى نقطة غير مقبولة، وعدم وعي القوى السياسية لواقع الحال يترسخ أكثر فأكثر. لذلك إذا وصلت الى اقتناع بضرورة اعلان التخلي عن مهماتي فذلك لكي أدفع هذه القوى الى تحمل مسؤولياتها وليس لتغطيتها".

وردا على سؤال، نبه الى "خطورة الاوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد"، معلنا تأييده لعقد جلسة تشريعية لإقرار القوانين ذات الطابع الملح، ومنها المصادقة على هبات من البنك الدولي مهددة بالالغاء في نهاية العام الحالي". وقال: "إذا لم تعقد جلسة تشريعية فسنخسر الكثير من صدقية لبنان على المستوى الدولي، وفي وقت ليس ببعيد قد نصبح مصنفين دولة فاشلة، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات بالغة السلبية على وضعنا المالي والاقتصادي وعلى صورة لبنان في العالم".

وأكد أن "الدولة قادرة على دفع رواتب القطاع العام لشهر تشرين الثاني فقط، وأن تأمين الرواتب للفترة المقبلة يحتاج الى جلسة تشريعية".

وبسؤاله عن أسباب العجز عن وضع قانون انتخابي جديد، أعرب عن تأييده "لقانون مختلط يعتمد النظامين الأكثري والنسبي"، وقال: "نحن اليوم بعيدون جدا عن الاتفاق على قانون من هذا النوع لأن كل طرف سياسي يريد القانون على قياسه".

وكرر موقفه الداعي الى انتخاب رئيس توافقي من خارج الاصطفاف الحالي، "لأن اختيار أي من المرشحين الأربعة المطروحين حاليا يعني انتصار فريق وانكسار فريق، ولبنان في هذه المرحلة لا يحتمل انتصار أحد على أحد أو انكسار أحد أمام أحد".

وأعرب سلام عن أسفه "لأن الحراك المدني انحرف عن مساره ورفع شعارات غير قابلة للتحقيق"، قائلا ان "بعض هذا الحراك غير بريء وبعضه الآخر البريء يتعرض لاستغلال سياسي".

وكان سلام استقبل النائب قاسم هاشم الذي عرض معه قضايا سياسية وإنمائية تتعلق بمنطقة حاصبيا والعرقوب ومرجعيون والمنطقة الحدودية.

وفي السرايا، وفد من رجال الأعمال اللبناني - المقدوني برئاسة سامر الصقال، ثم مدير "المنتدى الاقتصادي العالمي" فيليب روسلر الذي عرض معه محاور سيتطرق اليها المنتدى الذي سينعقد في كانون الثاني المقبل في دافوس.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"